

تحرك عاجل

الحرية لعامل الإغاثة المحكوم عليه بالسجن 12 سنة

في 15 يونيو/حزيران 2022، أُدين محمد الحلبي، مدير مكتب مؤسسة الرؤية العالمية (وورلد فيجن World Vision) في غزة، وهي منظمة للإغاثة الإنسانية والتنمية، بتهمة تحويل ملايين الدولارات إلى إدارة حركة حماس، التي تعتبرها إسرائيل جماعة إرهابية. وفي 30 أغسطس/آب 2022، حُكم عليه بالسجن 12 عامًا بعد أن أمضى ستّة منها رهن الاحتجاز. وقد خضع للتحقيق بدون حضور محامٍ وذكر أنه تعرّض خلال للتعذيب كما وحُوكم في جلسات سرية وأدين بناءً على أدلة سرية استندت في معظمها إلى إفادة انتزعت بالإكراه. ومن المقرر عقد جلسة الاستئناف يوم 17 مايو/أيار 2023. وترى منظمة العفو الدولية أن محمد الحلبي قد استُهدف ظلمًا، وحُوكم في محاكمة جائرة، ومن هنا ينبغي الإفراج عنه أو محاكمته وفق إجراءات تتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

وزير العدل

ياريف ليفين

وزارة العدل، 29 شارع صلاح الدين

القدس 91010، إسرائيل

أرقام الفاكس: +972-(0)2-6285438 / +972-(0)2-6288618

البريد الإلكتروني: sar@justice.gov.il

الوزير ليفين،

تحية طيبة وبعد

نبعث إليكم بهذه الرسالة بخصوص محمد الحلبي، وهو مهندس مدني وعامل في المجال الإنساني من مدينة غزة، ويقضي حاليًا حكمًا بالسجن لمدة 12 سنة في سجن رامون، جنوب إسرائيل، بعد إجراءات معيبة بشأن تهمة تمويل "الإرهاب"، تهمة تفتقر إلى أي دليل بل يبدو إصاقها به محاولة لنزع الشرعية عن القطاع الإنساني والعاملين فيه وترهيبهم. وقد تقدّم محمد الحلبي باستئناف إلى المحكمة الإسرائيلية العليا للطعن في إدانته ومن

المقرر أن تُعقد الجلسة الأولى للنظر في الاستئناف في 17 مايو/أيار 2023.

وقد اعتُقل محمد الحلبي في 15 يونيو/حزيران 2016، وأدين في 15 يونيو/حزيران 2022، بعد محاكمة تشوبها عيوبٌ قانونية جسيمة بتهمة تحويل ملايين الدولارات إلى إدارة حركة حماس، التي تعتبرها إسرائيل منظمة إرهابية. ولم يُسمح لمحامي الحلبي بالاطلاع على إفادات الدفاع ولا على نسخة من الاستئناف الذي قُدّمه. وكان محمد الحلبي يعمل من قبل مديرًا لمكتب مؤسسة الرؤية العالمية في غزة، وهي منظمة خيرية مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية، وأمضى ست سنوات رهن الاحتجاز على ذمة المحاكمة. وقد خضع للتحقيق بدون حضور محامٍ، وحوكم في جلسات سرية أُجّلت عدة مرات، تجاوز عددها الـ 170 جلسة، وأدين استنادًا إلى أدلة سرية. كما قال إنه تعرّض للتعذيب أثناء استجوابه.

ولم تقدّم السلطات الإسرائيلية أي أدلة تثبت أنه حوّل أي أموال. وبالمثل، قُدّم محامي محمد الحلبي للمحكمة نتائج مراجعة الحسابات، التي أجرتها المؤسسة التي كان يعمل لديها بالاشتراك مع هيئة حكومية مانحة، وأدلة أخرى كثيرة، من بينها رسائل البريد الإلكتروني وشهادات شهود وآراء خبراء ووثائق للميزانية وجميعها تُبرئ محمد الحلبي من ارتكاب أي مخالفات، ولكنها قُوبلت بتجاهل تام من المحكمة. وتمثّل محاكمة محمد الحلبي، وإدانته الخاطئة لاحقًا، مثالًا صارخًا على الانتهاكات للحق في محاكمة عادلة وللإجراءات الواجبة.

قُبيل جلسة الاستئناف في 17 مايو/أيار، ناشدكم أن تبادروا بإلغاء إدانة محمد الحلبي الخاطئة، وإسقاط التهم الملقّقة الموجهة إليه، وعدم الاعتداد بجميع الأقوال التي انتزعت تحت وطأة التعذيب، مع ضمان الإفراج عن محمد فورًا، ما لم تُعد محاكمته وفق إجراءات تتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. كما نهيي بكم ضمان إجراء تحقيق، على وجه السرعة، في الشكوى المُقدّمة من محمد الحلبي إلى وزارة العدل، في يناير/كانون الثاني 2018، بخصوص تعرّضه للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ومحاسبة من تثبت مسؤوليتهم عن ذلك في محاكمات عادلة. وأخيرًا، يجب السماح لمحامي محمد الحلبي بالاطلاع دون أي قيود على جميع محاضر الجلسات وإفادات الدفاع وملفات القضية، وما يُسمى الأدلة "السرية".

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير.

معلومات إضافية

عمل محمد الحلبي لدى مؤسسة الرؤية العالمية الخيرية منذ عام 2005، ثم رُقي في عام 2014 ليتولى إدارة عمليات المؤسسة في قطاع غزة. وهو متزوج ولديه خمسة أطفال يعيشون في مدينة غزة.

وخلال إجراءات المحكمة ضد محمد الحلبي، والتي أُجريت كلها باللغة العبرية التي لا يتحدثها، عُيّن له مترجم معتمد من جهاز الأمن العام الإسرائيلي (شاباك). ودأب المترجم على تقديم ترجمة خاطئة لأجزاء جوهرية من أقوال محمد الحلبي ومن إجراءات المحكمة أو حذفها من الترجمة بصورة متكررة. ويهدف احتجاز محمد الحلبي تعسفيًا إلى ترهيب المدافعين الآخرين عن حقوق الإنسان، وتقليل الحيز المُتاح أمام منظمات الإغاثة، التي تعمل على التخفيف من وطأة الحصار غير القانوني الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة. ولا يزال محمد الحلبي سجينًا نظرًا لرغبته التي أعرب عنها طواعيةً في الإصرار على براءته، تعبيرًا عن القيم الإنسانية والكرامة الشخصية، واحتجاجًا على نظام قضائي مُصمّم لاستهداف الفلسطينيين.

وقد رفض محمد الحلبي صفقة تسوية عرضتها عليها النيابة العامة يعترف بموجبها بالتهمة المنسوبة إليه، انطلاقًا من موقف مبدئي آثر لأجله أن يقضي 12 سنة في السجن على أن يعترف بأفعال لم يرتكبها. وبسبب ذلك، لم تلتزم سلطات القضاء في نظام الفصل العنصري في إسرائيل بإجراءات قضائية تتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

وكان جهاز الأمن العام الإسرائيلي (المعروف باسم شاباك) قد اعتقل محمد الحلبي في 15 يونيو/حزيران 2016 عند معبر إيرز/بيت حانون بين إسرائيل وغزة المحتلة، ونُقل إلى مركز احتجاز في عسقلان بإسرائيل، حيث خضع للتحقيق لمدة 52 يومًا ثم نُقل إلى سجن رامون في صحراء النقب. وحُرم محمد الحلبي من الاتصال بمحامٍ، واحتُجز بمعزل عن العالم الخارجي طوال العشرين يومًا الأولى من احتجازه، وخضع لتحقيق مكثف. ووفقًا لما ذكره محامي محمد الحلبي، وما ذكرته تقارير إعلامية، فقد تعرّض محمد الحلبي للضرب طيلة 96 ساعة، وحُرم من النوم لمدة خمسة أيام، وقيد وهو مكبل اليدين إلى كرسي، وأجبر على البقاء في وضعية مؤلمة. وطوال جلسات التحقيق، التي استمرت 52 يومًا، وخلال جلسات المحكمة، لم يعترف محمد الحلبي في أي مرحلة بالتهمة الموجهة ضده رغم ما تعرّض له من تعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وقال محمد الحلبي إن الإفادة التي يعترف فيها بأنه كان يسرق 7.4 مليون دولار أمريكي سنويًا قد حصل عليها مخبر سجين بعد أن هدّد بأنه "سيقتله" إذا لم يعترف، على حد قول محمد الحلبي. كما قال محمد الحلبي إن المخبر هدّده أيضًا بأن يتهمه بالتخابر مع السلطات الإسرائيلية بعد الإفراج عنه، وهي وصمة من شأنها أن تعرّض محمد الحلبي وعائلته، المقيمة في غزة، لخطر جسيم ووشيك. ويُذكر أن أسلوب السلطات الإسرائيلية الموثق جيدًا، والمتمثل في استخدام مخبرين من نزلاء السجن (يعرفون فلسطينيًا بالـ"عصافير")، لانتزاع اعترافات بالإكراه، قد انتُقد من قبل كثيرين بينهم خبراء قانون جنائي إسرائيليون، بل وشكك بعض القضاة الإسرائيليين بقانونية هذا الأسلوب. وقد قدّمت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، وهي منظمة إسرائيلية معنية بحقوق الإنسان، شكوى محمد الحلبي بخصوص التعذيب الذي تعرّض له إلى المفتش المسؤول في وزارة العدل عن الشكاوى ضد محققي جهاز الأمن العام الإسرائيلي، في 22 يناير/كانون الثاني 2018، ولكنها لم تتلقَ أي رد على الشكوى.

ولم تُوجَّه إلى محمد الحلبي أي تهمة بارتكاب أي جريمة حتى يوم 4 أغسطس/آب 2016، أي بعد ما يزيد عن سبعة أسابيع من اعتقاله.

وقد خلص تحقيق أجرته مؤسسة الرؤية العالمية، بما في ذلك مراجعة للحسابات خبراء انتدبوا من خارج الجمعية، وكذلك تحقيق أجرته وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، وهي من الجهات المانحة لبرامج مؤسسة الرؤية العالمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلى عدم وجود أدلة على أي مخالفات جنائية من جانب محمد الحلبي، أو على عضويته المزعومة في حركة حماس. وتصر مؤسسة الرؤية العالمية على براءة محمد الحلبي من تهمة تحويل أموال إلى حركة حماس. ويستند قرار إدانته بالكامل إلى "اعتراف" أُجبر على الإدلاء به تحت وطأة تهديدات بالقتل من جانب نزيل في الزنزانة يعمل مخبراً في السجن، حسبما زُعم.

وطبقاً للقانون الدولي الإنساني، يجب احتجاز المعتقلين من سكان الأراضي المحتلة داخل الأراضي المحتلة، وعدم نقلهم إلى أراضي سلطة الاحتلال. كما يجب السماح لهم بتلقي زيارات، وخاصة زيارات الأقارب من الدرجة الأولى، بشكل منتظم ومتواتر بقدر الإمكان. ولا يزال الأسرى من أبناء غزة أكبر المتضررين من القيود الإسرائيلية، حيث لا يمنح الجيش الإسرائيلي تصاريح للعائلات من قطاع غزة إلا مرة كل شهرين (باستثناء الأسرى المنتمين إلى حركة حماس، الممنوعين من تلقي أي زيارات عائلية منذ عام 2017، وهو منعٌ صادقت عليه المحكمة العليا الإسرائيلية في عام 2019). ويتضرر من هذه القيود، أو قرارات المنع الصريحة، المفروضة على الزيارات العائلية حوالي 194 أسيراً من أهالي قطاع غزة يُحتجزون حالياً في إسرائيل (منذ سبتمبر/أيلول 2022). وخلال الفترة من مارس/آذار 2020 إلى مارس/آذار 2022، أوقفت السلطات الإسرائيلية زيارات السجن بالنسبة للعائلات من قطاع غزة، في أعقاب فرض القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19. وقد قالت رتال، ابنة محمد الحلبي التي كان عمرها ثلاث سنوات فقط عندما اعتقل والدها في عام 2016، في حديث مع جدها خليل: "خائفة أنسى وجه أبوي".

ويشكّل استخدام إسرائيل واسع النطاق والممنهج لعمليات الاحتجاز التعسفي والتعذيب ضد الفلسطينيين، في انتهاكٍ صارخٍ للحظر المتكرر لهذه الممارسات بموجب القانون الدولي، جزءاً من سياسة الدولة الرامية إلى الهيمنة والسيطرة على السكان الفلسطينيين. وقد ترقى هذه الانتهاكات إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية المتمثلة في "السجن أو الحرمان الشديد على أي نحو آخر من الحرية البدنية" و"التعذيب"، وهي من الجرائم المحظورة بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها.

ويمكن أيضاً استخدام اللغة الإنكليزية أو لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 20 يونيو/حزيران 2023
ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم في حال رغبتكم في إرسال مناشدات بعد الموعد المحدد.

الأسماء وصيغ الإشارة المفضّلة: محمد الحلبي (صيغ المذكر).